



خضاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس

إلى القمة الاستثنائية للاتحاد الإفريقي

حول منصفة التبادل الحر القارية الإفريقية

كيغالي، 05 رجب 1439هـ الموافق 21 مارس 2018م

وجه صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله خضابا إلى القمة الاستثنائية للاتحاد الإفريقي التي انعقدت يوم الأربعاء 21 مارس 2018، بالعاصمة الرواندية كيغالي، حول منصفة التبادل الحر القارية الإفريقية. وفي ما يلي نص الخطاب الملكي السامي:

"العمد لله والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

فخامة السيد بول كاغامبي، رئيس الاتحاد الإفريقي،

أصحاب الفخامة والمعالي رؤساء الدول والحكومات،

معالي السيد موسى فاكي محمد، رئيس لجنة مفوضية الاتحاد الإفريقي،

أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

نود بآري بآري بآري أن نتوجه بخالص الشكر وبالغ التقدير لمضيفنا المبجل، أخينا الرئيس بول كاغامبي، رئيس الاتحاد الإفريقي، على جهوده الجبارة من أجل ضمان الظروف المثلى لإنجاح هذه القمة الاستثنائية.

ونعنتم هذه المناسبة لنشيد بجهود الإصلاح المهمة المبذولة، بمبادرة منه، في سبيل تأهيل منضمتنا قصد التصدي لما يواجه قارتنا من تحديات في الوقت الراهن. وما قد يستجد منها مستقبلا. كما لا يفوتنا، في هذا الصدد، أن نؤكد له بصدقنا دعم المملكة المغربية الكامل لمساعده الموصولة في هذا الشأن. ونتوجه بالشكر الجزيل لمعالي السيد موسى فاكي محمد، رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي، على التزامه الراسخ بمنح زخم جديد للعمل الذي تضطلع به المفوضية، مواكبة منها لوتيرة الإصلاحات التي تعرفها منضمتنا.



إن اجتماعنا اليوم يشكل منحة تاريخية حاسمة. فإحداث منحة للتبادل الصريح الأوسع نطاقاً والاهتمام لأغلبية من الشباب، مقارنة بمثيلاتها في العالم، يجسد بجلاء صدق إرادتنا المشتركة لبناء إفريقيا الغد والمستقبل.

فهذه المنحة تكشف بداية عهد جديد ينصق بنا نحو آفاق وممارسات وآليات جديدة في مجال التضامن، لأن إقامة منحة للتبادل الصريح على الصعيد القاري من شأنها أن تساهم في تعبئة الصاقات وتصور الخبرات وحفز التفكير الخلاق، كما تستجيب على النصوص لما يبدو شبابنا من هموم أكيدة لبناء قارة إفريقيا قوية ومنجبة.

أصحاب الفخامة والمعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

تشهد إفريقيا اليوم حركة دائبة على كافة المستويات وفي جميع الميادين. فهي تزخر بثروات هائلة وفيرة وإمكانات بشرية هائلة. وهذا ما لاحظناه خلال الزيارات العديدة التي قلنا إلى مختلف جهات قارتنا.

وقد وقفنا خلال هذه الزيارات على الحاجة الملحة إلى التكتل في إطار مجموعة إفريقية متماسكة وحموية. وعلى هذا الأساس، فبمقدورنا ما تمثل عودة المغرب إلى أسرته المؤسسية التجسيد الفعلي لهذه الإرادة الثابتة لتوحيد الجهود والصاقات، فإنها تعكس أيضاً تشبثنا الراسخ بروح الانتماء وبثوابت الوحدة الترابية لكل بلداننا والتضامن الإفريقي بينها.

ومرئ، فإن كشف منحة التبادل الصريح القارية الإفريقية يعد اليوم نقلة نوعية على صعيد تنمية القارة الإفريقية من جميع النواحي. فإقامة هذه المنحة تشكل مبادرة تنبع من إفريقيا وتصب في مصلحتها.

كما تعد امتداداً وتعزيباً للتدابير العديدة التي اتخذتها بلداننا لفائدة التجارة البينية الإفريقية. ومن شأنها أيضاً أن تحفز الاستثمار والتنمية الاقتصادية، وتصور الروابط داخل القارة، وتضفي دينامية جديدة على مسار الاندماج في إفريقيا. وهي خطوة تنبع من مقاربة عملية تؤسس لإفريقيا منجبة ومزدهرة ومسيرة للواقع الدولي.

فقد أحدثت خطة عمل لاغوس للتنمية الاقتصادية في إفريقيا لسنة 1980 ومعااهدة أبوجا لسنة 1991 المجموعات الاقتصادية الإقليمية بوصفها أساساً للاندماج الإفريقي. أما اليوم، فإن الصريح نحو إقامة





منصفة التبادل الحر القارية باتت سالكة بفضل التقدم الملحوظ المسجل في هذا المجال على صعيد هذه المجموعات التي ارتقى بعضها إلى مستوى الاندماج الجمركي أصحاب الفخامة والمعالج والسعالمة، حضرات السيدات والسادة،

إن المغربي، بفضل ما راكم من تجارب، يعي تمام الوعي بأن الانفتاح الاقتصادي وإحداث مناصق التبادل الحر مع شركاء في بلدان الشمال أو الجنوب غالباً ما يثير مناوئ ومشروعة وينلق تحديات ينبغي مواجهتها بالآليات المناسبة.

ولا مرأ في أنه كلما أخذت هذه المخاوف والتحديات بعين الاعتبار، كلما اتضحت بجلاء مزايا الانفتاح الاقتصادي ونكشفت آثاره الإيجابية على نمو الاقتصاد الوطني وبرز مسارات تنمية جديدة.

ومن ثم، فإن أي توجه يعاكس مسار هذه الدينامية على الصعيد القاري لن يكون مآله سوى تأخر القارة، وإضعاف قدرتها التنافسية، وإخلاف موعداتها مع التنمية.

ومن هذا المنطلق يؤمن المغرب بضرورة إرساء تنمية مشتركة قائمة على أساس التعاون البيئي الإفريقي والتكامل الاقتصادي وعلى قاعدة التضامن الفاعل وتوحيد الوسائل والجهود. وهذه، باختصار، هي المقومات الضرورية الكفيلة بتحقيق النمو الشامل والتنمية البشرية المستدامة لقارتنا، ومن ثم الارتقاء بها إلى مصاف القوى الفاعلة والمؤثرة على الساحة الدولية، بما ينعكس مصلحة شعوبنا قاصبة.

ولابد كذلك لأي مشروع يروم تنمية القارة الإفريقية ومبداً لاتعا التجارية أن يأخذ في الحسبان ضرورة مواكبة المستجدات التكنولوجية العالمية، ويجول النقص المسجل في المبادلات داخل قارتنا إلى فرصة حقيقية للنهوض بالتكنولوجيا الرقمية الحديثة.

إن إفريقيا ماضية اليوم في صريفها لتصبح مختبراً للتكنولوجيا الرقمية. فالتقانة الرقمية ما فتئت تغير وجه قارتنا، من خلال الانفراج الفعلي لشبابها المسلح بروح الإبداع والإقدام. ويعود الفضل في هذه القفزة الرقمية إلى المقولات الناشئة النشيطة في عداة مجالات، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر: قطاع المال والاتصالات، والصناعة، والصناعات الغذائية. فالشباب من ذوي الدخل الضعيف هم في الغالب من يقودون عملية الابتكار هذه. وبالتالي، فحري بنا أن نضع العناية بهم في صلب سياساتنا العمومية.



أصحاب الفخامة والمعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

لنتفري اليوم لنحسم في أمر مستقبل قرننا الاقتصادي والتجاري. فقد صار لزاماً علينا، أكثر من أي وقت مضى، أن نعمل بما جسور الترابك الحائمين الأسواق الإفريقية.

وتعد منصة التبادل البحر القارية الإفريقية، آلية أساسية لتعزيز هذا النموذج التنموي الاقتصادي الجديد، القائم على الابتكار وتنويع الأنشطة الاقتصادية، وعلى التجارة التضامنية. وهو ما يستدعي توجيه الصف الإفريقي قصد بناء اقتصاد قاري مزدهر يقوم على التنمية الشاملة والمستدامة، وعلى تشجيع المبادرة الحرة وإنتاج الثروات.

ولعل البحر على الاستجابة لهذه التطلعات المشروعة هو بالذات ما يسهّر ترويج الجولات المتعددة للمفاوضات بميلاد هذا الإطار القانوني الأنسب المتمثل في منصة التبادل البحر القارية الإفريقية.

ولا يفوتنا، في هذا السياق، أن نشير على ما يضطلع به فخامة السيد إيسوفو محمكو، رئيس جمهورية النيجر، من عمل حازم وحوور قيادي كان لهما بالغ الأثر في كل الجهود التي قُضت المفاوضات، والتي ستتمكن من التنزيل الفعال لمشروع منصة التبادل البحر.

إن هذا الفضاء التبادلي المنشود لم يعد مجرد حلم أو مشروع عادي. فالنتائج التي تحققت بفضل روح التوافق تعكس كموجات جميع الأنصاف وانشغالاتهم. كما أن ما اتسمت به جولات المفاوضات من حماس ودينامية كشفت عن رغبة كبيرة في تحرير قبارة البضائع.

وما هذه النتيجة الأولية الملموسة سوى تجسيد لعزم كل الدول المنخرطة في هذا التوجه، على فتح الأسواق وتوسيع نطاقها، في ظل احترام الخصوصيات الاقتصادية الوطنية، لا سيما في ما يتعلق بالصناعات الناشئة والأنشطة الاقتصادية للفئات الهشة.

وهذا التوجه بالذات هو ما يهتم علينا أيضاً أن نتناول في المفاوضات المستقبلية قضايا أخرى لا تقل أهمية، من قبيل شروك المنافسة الشريفة، وحماية الملكية الفكرية، وتشجيع الاستثمارات.

فلكم هو السبيل الوحيد الكفيل بتمكيننا من توجيه كلمة إفريقيا في مجال التجارة.





أصحاب الفخامة والمعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

إننا بصدد بناء إفريقيا الغد، التي سيرثها أبنائنا من بعدنا. ونحن، إننا نقيم صرحها على أسس اقتصادية متينة، فإننا نسعى بكلنا إلى أن تعود خيراتها بالنفع العميم على الشعوب الإفريقية بالدرجة الأولى وإذنا كنا قد قصصنا أشواكاً مهمة في بناء إفريقيا المستقبل وتأهيلها لتتولى زمام أمورها، فإننا مكالمون أيضاً بقصص أشواكٍ أخرى على نفس الكرب حتى لا تنحل تنميتنا الاقتصادية رهينة أهواء وإراعات خارجية.

شكراً على حسن إصغائكم

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته".